

المزاعم الامريكية بشأن امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل (2001-2005)
U.S. Allegations Regarding Iraq's Possession of Weapons of
Mass Destruction (2001-2005)

أ. د. علاء رزاق فاضل النجار (*)

مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة - العراق.

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/07/ 26 تاريخ القبول: 2026/05/ 16 تاريخ النشر: 2026/06/ 08

شكّلت المزاعم الأمريكية بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل في المدة (2001-2005)، الأساس السياسي والإعلامي والعسكري لغزو العراق في آذار 2003. إذ سعت الولايات المتحدة إلى تبرير تدخلها العسكري عبر الإشارة إلى الخطر الوشيك الذي تمثله هذه الأسلحة على الأمنين الإقليمي والدولي، مدعومةً بتقارير استخباراتية وتصريحات رسمية تبين لاحقاً أنها احتوت على معلومات مغلوطة أو مضلّلة. إذ أكدت لجان التفتيش الدولية وكذلك مجموعة مسح العراق في تقاريرها النهائية، عدم وجود أي أدلة على امتلاك العراق لبرامج فاعلة لتصنيع أو استخدام أسلحة دمار شامل.

الملخص

وقد خلص البحث إلى أن المزاعم الأمريكية لم تكن تستند إلى حقائق ميدانية مؤكدة، بل كانت جزءاً من استراتيجية سياسية لتبرير التدخل العسكري لإسقاط نظام صدام حسين، وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وتعزيز النفوذ الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001. مما أدى إلى نتائج كارثية على العراق من حيث انهيار الدولة ومؤسساتها، وعلى النظام الدولي من حيث تراجع الشرعية القانونية، وغياب التوازن في العلاقات الدولية، وتصاعد الأزمات الأمنية والإنسانية في المنطقة.

الكلمات الدالة: اسلحة الدمار الشامل العراقية، غزو العراق عام 2003، مجموعة مسح العراق، صدام حسين،

* المؤلف المرسل.

الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، فرق التفتيش الدولية في العراق.

Abstrac:

The American allegations regarding Iraq's possession of weapons of mass destruction during the period (2001–2005) constituted the political, media, and military foundation for the invasion of Iraq in March 2003. The United States sought to justify its military intervention by referencing the imminent threat these weapons posed to both regional and international security, supported by intelligence reports and official statements that were later revealed to contain inaccurate or misleading information. Final reports by international inspection teams, as well as the Iraq Survey Group, confirmed the absence of any evidence indicating that Iraq possessed active programs for the development or use of weapons of mass destruction.

The study concluded that the American allegations were not based on verified field evidence, but rather formed part of a political strategy aimed at justifying military intervention to overthrow the Saddam Hussein regime, restructure the regional order in the Middle East, and reinforce U.S. influence in the aftermath of the September 11, 2001 attacks. This led to catastrophic consequences for Iraq, including the collapse of the state and its institutions, and for the international system, marked by the erosion of legal legitimacy, the disruption of balance in international relations, and the escalation of security and humanitarian crises across the region.

Keywords:

Iraqi weapons of mass destruction, 2003 invasion of Iraq, Iraq Survey Group, Saddam Hussein, United States and Iraq, international inspection teams in Iraq.

1. مقدمة:

شكلت المزاعم الأمريكية بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل واحدة من أبرز القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً في مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك لما ترتب عليها من نتائج استراتيجية وإنسانية وأخلاقية لا تزال آثارها ممتدة حتى اليوم، وأدت إلى تغييرات جوهرية في النظامين الإقليمي والدولي. إذ استندت الإدارة الأمريكية، عقب أحداث 11 أيلول 2001، إلى هذه المزاعم لتبرير تدخلها العسكري في العراق عام 2003، مدعيةً أن نظام الرئيس العراقي

صدام حسين يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين، بسبب امتلاكه اسلحة بيولوجية وكيميائية وسعيه لامتلاك أسلحة نووية.

ورغم التأييد الدولي المحدود، مضت الولايات المتحدة ومعها بعض حلفائها في تنفيذ عملية غزو العراق، مستندة إلى تقارير استخباراتية وصفت لاحقاً بأنها مضللة أو مبالغ فيها. إذ أن فشل فرق التفتيش، وعلى رأسها مجموعة مسح العراق، في العثور على أي دليل قاطع على وجود هذه الأسلحة، ألقى بظلال من الشك على مصداقية المبررات الأمريكية، وأثار تساؤلات عدة حول الأهداف الحقيقية وراء الغزو، وشرعية استخدام القوة، ودور المؤسسات الدولية في ضبط الأمن العالمي.

اهمية البحث: يمثل هذا الموضوع محطة مفصلية في تاريخ العراق الحديث، إذ أدت المزاем الأمريكية إلى غزو العراق عام 2003، واسقاط نظام صدام حسين، وتحول العراق إلى ساحة صراع إقليمي ودولي. كما انه يكشف زيف هذه المزاем ويظهر مدى التلاعب بالمعلومات الاستخباراتية من قبل الولايات المتحدة لتبرير عملها العسكري. فضلاً عن ذلك، فانه يساهم في توثيق وتحليل الأحداث التاريخية المعاصرة من منظور علمي نقدي. ويساعد في فهم التحول في العقيدة العسكرية الأمريكية، من الردع إلى الحرب الوقائية. ويوضح كيف استُخدمت قضية أسلحة الدمار الشامل كمبرر استراتيجي لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

اشكالية البحث: على الرغم من أن الولايات المتحدة قدمت جملة من المزاем الاستخباراتية لتبرير غزوها للعراق عام 2003، والتي تمحورت حول امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، إلا أن الوقائع التي أعقبت الغزو أظهرت غياب الأدلة الحقيقية على وجود تلك الأسلحة، ما أثار تساؤلات جوهرية حول مدى صحة تلك المزاем، ودوافعها الحقيقية، وانعكاساتها على النظام الدولي، وشرعية التدخل العسكري الأحادي.

ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية للبحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى كانت المزاعم الأمريكية بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، تستند إلى معطيات واقعية، وما الأهداف الحقيقية التي وقفت خلفها، وما النتائج التي ترتبت عليها على المستويين الإقليمي والدولي؟

فرضية البحث: إن المزاعم الأمريكية بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل لم تستند إلى أدلة موثوقة أو تقارير استخباراتية دقيقة، بل وظفت كذريعة سياسية لتحقيق أهداف استراتيجية، تمثلت في إسقاط النظام العراقي، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتعزيز الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة تمثلت في زعزعة استقرار العراق، وانحيار مؤسساته، وخلق فراغ سياسي وأمني ساهم في تصاعد الأزمات الإقليمية والدولية.

هدف البحث: تسليط الضوء على خلفية المزاعم الأمريكية حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، من حيث مصادرها الاستخباراتية والدعائية، وبيان مدى صحتها، وأثرها في تشكيل القرار السياسي الأمريكي تجاه العراق، وصولاً إلى غزوه في عام 2003. وفهم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة من خلال توظيف قضية أسلحة الدمار الشامل، سواء في إطار مصالحها الإقليمية أو في سياق الحرب على الإرهاب.

منهجية البحث: استند البحث على منهجين: الأول، المنهج التاريخي، والذي وظف لتتبع تسلسل الأحداث المرتبطة بمسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية، منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى عام 2005. كما تم استخدام المنهج التحليلي بغية تحليل طبيعة المزاعم الأمريكية، وفهم السياقات السياسية والأمنية التي رافقت إطلاقها، وذلك من خلال دراسة الوثائق الرسمية، والتقارير الاستخباراتية، وتصريحات المسؤولين الأمريكيين، وكذلك المواقف الدولية ذات الصلة، من أجل الوصول إلى أدق الاستنتاجات.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، كرس الاول لدراسة الموقف الامريكى من اسلحة الدمار الشامل العراقية (1991-2000). وخصص الثاني لبحث المزايم الامريكى بشأن امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل (2001-2003). اما المبحث الثالث فاهتم بدراسة الفشل في العثور على اسلحة الدمار الشامل في العراق (2003-2005). وتبع ذلك، خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وقائمة هوامش ومصادر البحث، الذي اعتمد بشكل رئيس على الوثائق الامريكى غير المنشورة.

2. الموقف الامريكى من اسلحة الدمار الشامل العراقية (1991-2000)

أسهم احتلال العراق للكويت في 2 اب 1990، بدور محوري في بلورة الموقف الامريكى من النظام العراقى وقدراته العسكرية. ففي اليوم نفسه عقد الرئيس الامريكى جورج بوش⁽¹⁾ George H.W. Bush، مؤتمراً صحفياً ادان فيه عمل العراق، واعرب عن امله في أن يتم التوصل إلى حلاً سلمياً يسفر عن انسحاب القوات العراقية واستعادة الحكومة الشرعية للكويت⁽²⁾. كما وافق بوش على قرار مجلس الامن القومي الامريكى National Security Council (NSC)، رقم (45) الصادر في 20 اب 1990، والذي اكد على إن المصالح الأميركية في الخليج العربي حيوية للأمن القومي الامريكى، وهي تشمل الوصول إلى النفط، وأمن واستقرار الدول الصديقة في المنطقة. لذا فان الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها الحيوية هناك، باستخدام القوة العسكرية الأمريكية عند الضرورة، ضد أي قوة لها مصالح معادية. كما ستدعم الولايات المتحدة الدفاع الذاتى الفردي والجماعي للدول الصديقة في الخليج العربي، لتمكينها من القيام بدور أكثر فاعلية في الدفاع عن نفسها⁽³⁾. يبدو ان الولايات المتحدة لم تستبعد منذ البداية الخيار العسكري لإخراج العراق من الكويت.

وبحسب الدراسة التي اتمها مكتب البحوث العلمية والأسلحة في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) Central Intelligence Agency في 15 كانون الثاني 1991، فان استخدام العراق للأسلحة الكيميائية والصواريخ الباليستية في حربه مع إيران، ونجاحه في تطوير الأسلحة البيولوجية، وسعيه للحصول على الأسلحة النووية، منح الحكومة العراقية قدرات لا مثيل لها في العالم العربي. وأن العراق يعتقد أنه بحاجة إلى الأسلحة الكيميائية بوصفها رادع ودعم أساس لدوره المزعوم كـ"حامى" عسكري للعالم العربي. ولعلّ الأولوية القصوى التي يحظى بها برنامج الاسلحة الكيميائية تعكس أيضًا رضا العراق عن نتائج الهجمات المكثفة بغاز الأعصاب ضد القوات الإيرانية عام ١٩٨٨، واستخدامه اللاحق للأسلحة الكيميائية ضد المتمردين الأكراد. كما اشارت الدراسة الى ان برنامج الأسلحة الكيميائية العراقي يعد الأكبر بلا منازع في العالم الثالث، اذ بلغت قدرة العراق الإنتاجية لغاز الخردل والساارين والسيكلوسارين في ترسانته حوالي (2000) طن سنويًا. ومنذ وقف إطلاق النار مع إيران، ركز العراق على تطوير عوامل أسلحة كيميائية متقدمة. ويسعى للحصول على غازات الاعصاب الاقوى سمية مثل(VX). فضلًا عن ذلك، طور العراق أسلحة كيميائية ثنائية ذات عمر افتراضي أطول، مما مكّنه من الاحتفاظ بمخزون كبير. وبالتزامن مع ذلك يحتفظ العراقيون بمجموعة واسعة من خيارات إطلاق الأسلحة الكيميائية التي أثبتت فعاليتها في ساحة المعركة، بما في ذلك القنابل والقذائف وصواريخ المدفعية⁽⁴⁾.

كما عبرت الدراسة عن الاعتقاد أن لدى الاستخبارات الامريكية مؤشرات قوية على استعداد العراق لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي صراع محتمل مع القوات الأميركية بسبب احتلاله للكويت. ومن المرجح أن يستخدم العراق غازات الأعصاب في صواريخ المدفعية والقنابل الجوية في ساحة المعركة وفي المناطق الخلفية، مثل المطارات. ومن المرجح أن العراق

يملك الكفاءة التقنية، عند اقتراها بتكنولوجيا أو مساعدة أجنبية سرية، لتطوير سلاح نووي بحلول أواخر التسعينيات باستخدام مواد انشطارية محلية الصنع. وهناك سيناريو آخر أسوأ وأقل احتمالاً بكثير، يتمثل بإمكانية تطوير العراق متفجرات نووية في غضون بضعة أشهر فقط بعد اتخاذ قرار بذلك، في حال تم استخدام مصدر اجنبي للمواد النووية⁽⁵⁾.

كذلك بينت الدراسة بان العراق يمتلك برنامج للصواريخ الباليستية يعد الأكثر تطوراً في العالم العربي. اذ لديه ثلاثة صواريخ عاملة هي: سكود بي السوفيتي، وصاروخي سكود بي المعدلان عراقياً، وهما الحسين والعباس. وان لصواريخ سكود المعدلة القدرة على الوصول إلى أهداف على بُعد حوالي 600 إلى 700 كيلومتر في إسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية. لذا فانه سيكون من الصعب إيقاف مشاريع الصواريخ العراقية الحالية، إلا عن طريق تفكيك أو تدمير البنية التحتية لإنتاجها⁽⁶⁾.

ادى رفض العراق الانسحاب من الكويت والامتنال لقرارات مجلس الامن الدولي، الى تزعم الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضم (34) دولة لمواجهة العراق في 17 كانون الثاني 1991. وبعد ان تمكنت القوات العسكرية للتحالف من اخراج العراق من الكويت⁽⁷⁾، اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم (687) في 3 نيسان 1991، والذي تضمن جملة من الامور بما فيها الزام العراق القيام تحت إشراف دولي بتدمير أو إزالته جميع الاسلحة الكيميائية والبيولوجية، وجميع مخزونات العوامل الكيميائية، وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات، وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع. وجميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن (150) كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق اصلاحها وإنتاجها. وحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة. وعدم حيازة او انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها

للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بالأسلحة النووية⁽⁸⁾.

وعليه، بدأت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (أونسكوم) (UNSCOM) عملية نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية في ايار 1991⁽⁹⁾. وعلى الرغم من ان النظام العراقي سمح بتدمير العديد من الاسلحة والمعدات المحظورة التي كانت بحوزته وعلى مدار السنوات التالية، الا انه اعلن في 5 اب 1998، بانه سيوقف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يوافق مجلس الأمن على رفع الحظر النفطي الذي كان العراق خاضعاً له منذ ما قبل بدء حرب الخليج عام 1991. وكانت المطالب العراقية الأخرى أن يعيد مجلس الأمن تنظيم اللجنة الخاصة وينقل مقرها إلى جنيف أو فيينا. اذ كان النظام العراقي يعتقد أن بعض المفتشين الأمريكيين في فرق التفتيش يعملون "جواسيس"، وأنهم يزودون الجيش الأمريكي ووكالات الاستخبارات الأمريكية بالمعلومات التي يحصلون عليها من عمليات التفتيش⁽¹⁰⁾. ولا شك ان التوجهات السياسية التي كانت سائدة في واشنطن آنذاك، فضلاً عن تسلط الاخيرة وعلو كلمتها في مجلس الامن كانت توحى بان اللجنة الخاصة وجدت لخدمة المصالح والتوجهات الامريكية بالدرجة الاولى.

وفي المقابل اصدر الرئيس الامريكي بيل كلنتون⁽¹¹⁾ Bill Clinton، بياناً في 31 تشرين الاول 1998، ذكر فيه بانه وقع على القانون رقم (4655)، المعروف باسم (قانون تحرير العراق لعام 1998). والذي يؤكد دعم الكونغرس الامريكي للمعارضة العراقية التي تسعى إلى مستقبل مختلف تمامًا للعراق عن الواقع المرير للقمع الداخلي، والعدوان الخارجي الذي يقدمه النظام السياسي في بغداد. وان الولايات المتحدة ترغب بأن يعود العراق إلى المجتمع الدولي بوصفه عضوًا محب للحرية وملتزم بالقانون. وان هذا سيكون في مصلحة واشنطن

وحلفائها في المنطقة. كما ان الولايات المتحدة تتطلع إلى نظام مدعوم ديمقراطيًا يسمح لها بالدخول في حوار يؤدي إلى إعادة دمج العراق في الحياة الدولية الطبيعية. وان الادارة الامريكية ستواصل السعي لتحقيق هذه الأهداف من خلال التطبيق الفعال لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لاسيما تلك الداعية الى القضاء على برامج الأسلحة والصواريخ المحظورة في العراق، والعقوبات الاقتصادية التي لا تزال تحرم النظام العراقي من وسائل إعادة بناء ترسانته العسكرية المهتدة للسلم والأمن الدوليين⁽¹²⁾.

جاء رد العراق على القانون انف الذكر بالإعلان في اليوم نفسه، بأنه سيوقف جميع أشكال التفاعل مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، وسيوقف جميع أنشطتها داخل العراق، بما في ذلك عمليات الرصد. وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨، أدان قرار مجلس الأمن المرقم (١٢٠٥) بالإجماع أفعال العراق، وطالبه بإلغاء قراره الصادرين في ٥ آب، و ٣١ تشرين الأول عام 1998، فوراً ودون قيد أو شرط. وعلى الرغم من موافقة العراق في 14 تشرين الثاني 1998، على استئناف العمل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لهما بأداء واجباتهما الاعتيادية، الا ان التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة في ١٥ كانون الأول ١٩٩٨، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أنشطتها وحالة تعاون العراق معها بعد استئناف عملها، تضمن تأكيد الرئيس التنفيذي للجنة ريتشارد باتلر Richard Butler، على أن العراق لم يُبدِ التعاون الكامل الذي وعد به في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٨. ونتيجة لذلك سحبت اللجنة موظفيها من العراق في ١٦ كانون الأول ١٩٩٨⁽¹³⁾.

ومما تجدر الإشارة اليه ان قرار باتلر بسحب اللجنة كان من دون استشارة أيٍّ من أعضاء مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا تحسباً لهجوم أنجلو - أمريكي على العراق. وكانت تحركات باتلر "مُنسّقة بشكل واضح مع واشنطن، إذ كانت الإدارة الامريكية على

علم بتقريره قبل تعميمه على مجلس الأمن. وكان التقرير، في جوهره، بمثابة مُحفّز لعملية أنجلو - أمريكية أحادية الجانب". وبالفعل، فبينما كان مجلس الامن مجتمع مناقشة قضية العراق، أطلقت واشنطن ولندن عملية ثعلب الصحراء ضد العراق في 16 كانون الأول 1998، والتي شهدت أربعة ايام من الضربات العسكرية المكثفة، وكانت أكبر عملية عسكرية ضد العراق منذ عاصفة الصحراء عام 1991⁽¹⁴⁾.

ودعمًا لتوجهات الادارة الامريكية، ادلت النائبة الأولى لمساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى إليزابيث جونز Elizabeth Jones، بياناً أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في 23 حزيران 1999، اشارت فيه الى ان السياسة الامريكية تجاه العراق تستند على ثلاث ركائز: الاول، احتواء صدام حسين⁽¹⁵⁾ من أجل تقليل التهديد الذي يشكله على جيران العراق وعلى الشعب العراقي. والثاني، تخفيف معاناة الشعب العراقي بسبب رفض صدام الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي. والثالث، العمل مع المعارضة العراقية، ودول الجوار للعراق، من اجل تغيير النظام في العراق ومساعدة حكومته الجديدة على العودة إلى المجتمع الدولي. كما اوضحت جونز ان العقوبات تُضعف قدرة صدام حسين على إعادة بناء جيشه وقدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل. وان الولايات المتحدة تحتفظ بقوة عسكرية قوية في المنطقة، وهي مستعدة لاستخدامها في حال سعى العراق الى إعادة بناء أو نشر أسلحة الدمار الشامل، وتهديد جيرانه، وتحدي طائرات الحلفاء في مناطق حظر الطيران، أو التحرك ضد الأكراد في شمال العراق⁽¹⁶⁾.

واصل مجلس الامن الدولي اصدار قراراته المتعلقة بالعراق، اذ أصدر قراره المرقم (1284) في 17 كانون الأول 1999، والذي قضى باستبدال لجنة الأمم المتحدة الخاصة للرصد

والتحقق والتفتيش (أونسكوم)، بلجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنوفيك) (UNMOVIC)⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من ان العراق رفض الامتثال للقرار انف الذكر، الا انه سمح لفريق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية العودة إلى العراق في كانون الثاني عام 2000، لإجراء تفتيش دوري لموقع نووي عراقي مُعلن. اذ ان العراق بصفته طرفًا في معاهدة حظر الانتشار النووي، فإنه كان مُلزم بالسماح لمفتشي الوكالة بزيارة المواقع المعلنة كل (14) شهرًا على الأقل. ومع ذلك، اوضحت الوكالة أن عمليات التفتيش المحدودة بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي لا تُعني عن عمليات التفتيش التي فرضتها قرارات الامم المتحدة على العراق، وأنها لا تستطيع تقديم ضمانات بأن بغداد لا تسعى سرًا إلى امتلاك أسلحة نووية⁽¹⁸⁾.

واصلت الولايات المتحدة تحريضها ضد العراق، اذ اعلنت وزارة الخارجية الامريكية في 2 اب 2000، ان النظام العراقي يرفض التعاون مع الأمم المتحدة أو الامتثال لمتطلبات المجتمع الدولي وتطبيق قرارات مجلس الأمن. وان العراق لا يزال يُشكل تهديدًا، لكن جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تُكبح جماح قدرته على تهديد جيرانه، وارتكاب فظائع ضد شعبه. وان الولايات المتحدة دأبت على دعم الجهود الدولية لضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي والمعايير الدولية. وان الولايات المتحدة تواصل حرمان حسين من الموارد والمواد التي يحتاجها لإعادة بناء برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية بعيدة المدى. وبموجب قانون تحرير العراق، فان الادارة الامريكية تعمل مع ممثلي المعارضة العراقية لإحداث تغيير في النظام العراقي، وإقامة حكومة عراقية ديمقراطية تمثيلية، تُلبي احتياجات شعبها، وترغب في العيش بسلام مع جيرانها. وان الولايات المتحدة عازمة على محاسبة صدام حسين وكبار مساعديه على جرائمهم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في الكويت وغيرها⁽¹⁹⁾. وبهذه التطلعات كان على النظام العراقي ان يواجه مصيره المحتوم في ظل تاريخه السابق، واصرار الولايات

المتحدة على ابعاده عن سدة الحكم، لاسيما مع وجود المبرر - من وجهة النظر الامريكية - بامتلاكه اسلحة دمار شامل.

3. المزاعم الامريكية بشأن امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل (2001-2003)

منذ تولي الرئيس جورج بوش⁽²⁰⁾ George W. Bush، ادارة البيت الابيض في كانون الثاني 2001، اعتمدت إدارته على استراتيجية ربطت بين شن الحرب على العراق وامتلاك نظام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، وبالتحديد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية⁽²¹⁾. وما زاد من اعتقاد الادارة الامريكية بخطورة النظام العراقي، ان وزارة الدفاع الامريكية افادت مطلع عام 2001، بان العراق يواصل العمل على برنامج للطائرات يتضمن تحويل طائرات التدريب النفاثة (L-29) الى طائرات لها القدرة على إيصال العوامل الكيميائية أو البيولوجية. وقد يحاول العراق في المستقبل، استخدام بنيته التحتية للبحث والتطوير لإنتاج طائرات بدون طيار وصواريخ كروز خاصة به. وفي حال رفع حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عليه، فقد يحاول شراء صواريخ كروز. كما بينت وزارة الدفاع بان العراق قد يكون لديه مخزون محدود للغاية من صواريخ كروز قصيرة المدى المضادة للسفن التي تُطلق من الأرض، والصواريخ التكتيكية قصيرة المدى التي تُطلق من الجو والتي اشتراها من الصين وفرنسا قبل حرب الخليج الثانية. وان هذه الصواريخ تُعد وسائل محتملة لإيصال الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. كما يمتلك العراق أيضًا مجموعة متنوعة من الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية والصواريخ المتاحة كوسائل محتملة لإيصال الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، على الرغم من أن وضعها التشغيلي مشكوك فيه بسبب الآثار التراكمية لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة⁽²²⁾.

جاء تعرض الولايات المتحدة لهجمات إرهابية في 11 أيلول ٢٠٠١، ليعطي الضوء الأخضر للإدارة الأمريكية لتزعم تحالف دولي لمكافحة الإرهاب في العالم. لذا جعلت الولايات المتحدة من مكافحة الإرهاب هدفاً محددًا لسياستها الخارجية، فاندفعت بقوة لرد عسكري على العمليات الإرهابية التي تعرضت لها، وأجبرت دولاً عدة من خلال ضغوط دبلوماسية وسياسية واقتصادية للرضوخ لسياستها الجديدة في الحرب على الإرهاب، وإلا ستواجه عقوبات وتهديدات حقيقية، أو تعد من منظور واشنطن دولاً تقف مع الإرهاب. وتبعاً لذلك صورت الولايات المتحدة مدى الخطورة التي يشكلها النظام العراقي بسبب امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وصلاته مع قادة الارهاب⁽²³⁾.

اشار التقييم الذي أجرته وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية في ايلول 2002، لبرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي، الى انه على الرغم من تدمير كميات كبيرة من مقومات انتاج الاسلحة الكيميائية العراقية بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨، نتيجةً لعملية عاصفة الصحراء وعمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة، الا أن العراق احتفظ بمعدات الإنتاج والخبرة والمواد الكيميائية الأولية، وبإمكانه إعادة بناء برنامج اسلحة كيميائية في ظل غياب نظام تفتيش دولي. كما خلص التقييم، بانه وبناءً على معلومات استخباراتية فان العراق لديه انشطة لإنتاج أسلحة كيميائية، لاسيما وانه عمل على تجديد منشأتين كانتا مرتبطتين سابقاً ببرنامج الأسلحة الكيميائية العراقي هما (الحبانية 1) و (الحبانية 2). وتشمل هذه الأنشطة إعادة بناء المباني، ونقل المعدات وتسليمها في الأشهر التي أعقبت طرد مفتشي الأمم المتحدة عام 1998. واكد التقييم ان الحكومة العراقية تُعيد بناء أجزاء من بنيتها التحتية لإنتاج المواد الكيميائية تحت غطاء الحاجة المدنية للمبيدات الحشرية والكلور وغيرها من المنتجات الكيميائية المشروعة⁽²⁴⁾.

ركزت الوثيقة التي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان (عقد من الخداع

والتحدي) في 12 أيلول 2002، على الاتهامات الأمريكية المتعلقة بعدم امتثال العراق للقيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل التي فُرضت عليه نتيجة حرب الخليج الثانية. إذ عبرت الوثيقة عن الاعتقاد بان العراق يُطور صواريخ باليستية يتجاوز مداها (150) كيلومتراً، وهو ما يحظره قرار مجلس الأمن رقم (687). وأن العراق كَتَّف مساعيه للحصول على أسلحة نووية، وشرع في بحث عالمي عن مواد لصنع قنبلة ذرية. كما زعمت الوثيقة أن العراق لم يُفصح عن مئات الأطنان من المواد الكيميائية الأولية وعشرات الآلاف من الذخائر الفارغة، بما في ذلك الرؤوس الحربية لصواريخ سكود. وأشارت الوثيقة الى ان العراق يواصل إعادة بناء وتوسيع البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج التي يُمكنه تحويلها بسرعة إلى إنتاج الأسلحة الكيميائية، مثل مصانع الكلور والفينول. ويسعى العراق إلى شراء مواد كيميائية أولية ومعدات إنتاج مُناسبة، ويبدل جهوداً لإخفاء إنتاج الأسلحة الكيميائية، وان العراق يمتلك "الآن" قدرة إنتاجية للكلور تفوق بكثير الحاجة المدنية لمعالجة المياه، وتشير الأدلة إلى أن بعض وارداته من الكلور تُحوَّل لأغراض عسكرية⁽²⁵⁾.

وبناءً على الدراسة التي اعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية في تشرين الاول 2002، فان العراق يواصل برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل متحدياً قرارات الأمم المتحدة وقيودها. وإذا تُرك النظام العراقي دون رادع، فمن المرجح أن يمتلك سلاحاً نووياً خلال هذا العقد. وبينت الدراسة بانه منذ انتهاء عمليات التفتيش عام 1998، أعاد العراق بناء منشآت الصواريخ والأسلحة البيولوجية التي تضررت خلال عملية ثلعب الصحراء إلى حد كبير، ووسَّع بنيته التحتية الكيميائية والبيولوجية تحت غطاء الإنتاج المدني. وان الصواريخ الباليستية التي يمتلكه العراق تتجاوز حدود الأمم المتحدة البالغة (150) كيلومتراً، ولدى العراق طائرات بدون طيار، مما يتيح له وسيلة أكثر فتكاً لنقل مواد بيولوجية، وأقل احتمالاً، مواد كيميائية. وعلى

الرغم من أن صدام لا يمتلك على الأرجح أسلحة نووية أو مواد كافية لصنعها، إلا أنه لا يزال عازماً على امتلاكها. وتعتمد سرعة حصول العراق على سلاحه النووي الأول على توقيت حصوله على مواد انشطارية كافية صالحة للاستخدام في الأسلحة. فإذا حصلت بغداد على مواد انشطارية كافية صالحة للاستخدام في الأسلحة من الخارج، فيمكنها صنع سلاح نووي في غضون عام. وبدون هذه المواد من الخارج، ربما لن يتمكن العراق من صنع سلاح نووي حتى النصف الأخير من العقد⁽²⁶⁾. وبهذا يكون صناع القرار السياسي والعسكري في واشنطن متفقين في معلوماتهم وتقاريرهم واستنتاجاتهم بأن العراق يمتلك أسلحة محظورة ويعمل على تطوير وصناعة غيرها.

ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش كلمةً حول العراق في متحف سينسيناتي بولاية أوهايو، مساء الاثنين 7 تشرين الأول 2002، ذكر فيها بأنه قبل أحد عشر عاماً، طُلب من النظام العراقي - كشرط لإنهاء حرب الخليج - تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ووقف تطويرها، ووقف دعمه للجماعات الإرهابية. إلا أن النظام العراقي انتهك جميع هذه الالتزامات. وهو يمتلك وينتج أسلحة كيميائية وبيولوجية، ويسعى لامتلاك أسلحة نووية. وأن الكونغرس الأمريكي ومجلس الأمن متفقان على أن صدام حسين يُشكل تهديداً للسلام ويجب نزع سلاحه. وأن الإدارة الأمريكية ترى بأنه لا يجوز السماح "للديكتاتور العراقي" بتهديد أمريكا والعالم بسموم وأمراض وغازات وأسلحة ذرية مروعة. وأن الأدلة تشير إلى أن العراق يُعيد بناء برنامجه النووي، إذ عقد صدام حسين اجتماعات عدة مع علماء نوويين عراقيين، وهم جماعة يُطلق عليهم اسم "المجاهدين النوويين"، وتُظهر صور الأقمار الصناعية أن العراق يُعيد بناء منشآت في مواقع كانت جزءاً من برنامجه النووي سابقاً، ويجاول شراء أنابيب الومنيوم عالية القوة ومعدات أخرى لازمة لأجهزة الطرد المركزي الغازية، المستخدمة لتخصيب اليورانيوم

لأغراض الأسلحة النووية. وإذا تمكن النظام العراقي من إنتاج أو شراء أو "سرقة" كمية من اليورانيوم عالي التخصيب، تفوق بقليل حجم كرة (السوفتبول) (softball)، فقد يمتلك سلاحًا نوويًا في أقل من عام. وإذا تم السماح بحدوث ذلك، فسيكون صدام حسين قادرًا على ابتزاز كل من يعارض عدوانه، وسيسيطر على الشرق الأوسط، وسيهدد أمريكا، وسينقل التكنولوجيا النووية إلى الإرهابيين⁽²⁷⁾.

يبدو ان خطاب الرئيس بوش كان مبالغًا فيه كثيرًا، ففي ظل الاوضاع السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها العراق آنذاك، نتيجة القرارات التي فرضتها عليه الامم المتحدة وبالخصوص الحصار الاقتصادي، فضلاً عن التطور الهائل في تكنولوجيا صناعة الاسلحة التي كان العالم يشهدها ولاسيما في الولايات المتحدة، الامر الذي يصعب ويجول دون شك من اتباع النظام العراقي سياسة لا تتوافق مع التطلعات الامريكية والمجتمع الدولي في المنطقة.

وفي رسالته إلى رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الامريكي السيناتور بوب جراهم Bob Graham، في 7 تشرين الأول 2002، ذكر مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت⁽²⁸⁾ George J. Tenet، أن الحكومة العراقية تتجنب "الآن" شن هجمات إرهابية باستخدام الأسلحة التقليدية أو الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد الولايات المتحدة. وإذا خلص صدام إلى أن استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية ضده لم يعد واردًا، فمن المرجح أن يصبح أقل تشددًا في اتخاذ إجراءات إرهابية. وفي المقابل اوضحت الرسالة بان هجوم الولايات المتحدة على العراق قد يدفع صدام الى اتخاذ خطوة متطرفة تمثل في مساعدة الإرهابيين الإسلاميين في تنفيذ هجوم بأسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة، وستكون فرصته الأخيرة للانتقام من خلال أخذ عدد كبير من الضحايا معه⁽²⁹⁾.

قدمت وزارة الدفاع الامريكية في 8 تشرين الاول 2002، إحاطة حول أنشطة الإنكار والحداد العراقية المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل. اذ تضمنت الاحاطة مجموعة متنوعة من صور الأقمار الصناعية وجداول ورسوماً بيانية تتعلق ببرامج العراق المتنوعة ومنشآت المختارة، بما في ذلك منشأة أبو غريب للأسلحة البيولوجية، ومشروع بيجي في الشرقاط، والذي سينتج حمض النيتريك، الذي يمكن استخدامه في المتفجرات ووقود الصواريخ وتنقية اليورانيوم. كما اشارت الاحاطة الى ان العراق بدأ في تجديد إنتاج عوامل الأسلحة الكيميائية بما في ذلك غاز الخردل والساارين والسيكلوسارين و(VX)، وان جميع الجوانب الرئيسة لبرنامج الأسلحة البيولوجية العراقي كالبحت والتطوير والإنتاج والتسليح نشطة، ومعظم العناصر أكبر وأكثر تقدماً مما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية. وإن التخطيط العسكري الحالي للعراق يتضمن على وجه التحديد استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. كما يواصل العراق تطوير برنامجه النووي، في انتهاك لمعاهدة منع الانتشار النووي وقرار مجلس الأمن رقم (687). وختاماً ذكرت وزارة الدفاع ان العراق تعلم الدروس من عمليات التفتيش السابقة التي أجرتها الأمم المتحدة عن الأسلحة، ويتخذ خطوات لإخفاء وتوزيع المعدات والوثائق الحساسة المتعلقة بأسلحته المحظورة⁽³⁰⁾.

دفع موقف العراق الراض للسماح للجان التفتيش العودة الى العراق، مجلس الامن اعتمد القرار رقم (1441) في 8 تشرين الثاني 2002، والذي اشار الى أن العراق كان ولا يزال يخرق التزاماته بموجب قرارات المجلس السابقة ذات الصلة، بما فيها القرار (687)، ولا سيما من خلال عدم تعاونه مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا "يُمنح العراق، بموجب هذا القرار، فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة"، وانه يجب على حكومة العراق أن تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة

للمرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الامن، في موعد لا يتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ هذا القرار، إعلاناً دقيقاً وكاملاً وشاملاً عن جميع جوانب برامجها لتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، والصواريخ الباليستية، وغيرها من أنظمة الإيصال، مثل الطائرات بدون طيار. وان يتيح العراق للجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول الفوري دون عوائق إلى جميع الأماكن التي ترغبان في تفتيشها، فضلاً عن إمكانية مقابلة أي مسؤول بالطريقة أو المكان الذي تختاره اللجنة أو الوكالة. وان لا يقوم العراق بأعمال عدائية أو يهدد بها ضد أي ممثل أو موظف للأمم المتحدة أو الوكالة أو أي دولة عضو تتخذ إجراءات لدعم أي قرار من قرارات المجلس. كما أكد القرار على ان مجلس الامن حذر العراق مراراً وتكراراً من أنه سيواجه عواقب وخيمة نتيجة استمرار انتهاكاته لالتزاماته⁽³¹⁾. بدى واضحاً ومن خلال اللهجة الشديدة التي تضمنها القرار اعلاه، ان مجلس الامن ضاق ذرعاً بالنظام العراقي، الذي لم يعد لديه فرص كثيرة للمماطلة والتسويف. وبعد ان وافقت الحكومة العراقية على تنفيذ القرار اعلاه، استأنفت لجان التفتيش عملها في العراق في 27 تشرين الثاني 2002⁽³²⁾. كما قدم العراق في 7 كانون الاول من العام نفسه، تقريراً شاملاً الى الامم المتحدة بخصوص برامجه النووية والكيميائية والبيولوجية والصاروخية، وفقاً لما يقتضيه قرار مجلس الأمن رقم (1441)⁽³³⁾. يبدو ان العراق اراد تقديم اقصى درجات التعاون مع المجتمع الدولي بخصوص ترسانته العسكرية، في محاولة منه لتخفيف الضغط الذي كانت تمارسه الادارة الامريكية عليه، واصرارها على مجابهة النظام العراقي واسقاطه بالقوة العسكرية.

بيد ان الولايات المتحدة حاولت التشكيك بالتقرير الذي قدمه العراق، اذ اصدرت وزارت الخارجية الامريكية بياناً في 19 كانون الاول 2002، تضمن أمثلة عدة على الإغفالات التي

تضمنها. اذ اوضح البيان ان اللجنة الخاصة للأمم المتحدة خلصت إلى أن العراق لم يُحص على الأقل (2160) كيلوغراماً من مواد تكفي لإنتاج (26,000) لترًا من الجمره الحبيثة، أي ثلاثة أضعاف الكمية التي أعلن عنها العراق، و(1200) لترًا من توكسين البوتولينوم، و(5500) لترًا من بكتيريا كلوستريديوم بيرفريجنز، أي (16) ضعف الكمية التي أعلن عنها العراق. وان ادعاء العراق بانه لا يمتلك صواريخ يتجاوز مداها (150) كيلومترًا، يعد ادعاءً غير موثوق. وان العراق يتجاهل الإعلان عن جهوده لشراء اليورانيوم من النيجر. وفي عام 1999، خلصت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وخبراء دوليون إلى ضرورة تقديم العراق معلومات إضافية موثوقة حول إنتاج غاز الأعصاب (VX). وان العراق لم يُقدّم أي معلومات تُعالج هذه المخاوف. وفي كانون الثاني 1999، أفادت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أن العراق لم يُقدّم أدلة موثوقة على فقدان أو تدمير (550) قذيفة مدفعية مُعبأة بغاز الخردل و(400) قنبلة جوية قادرة على حمل أسلحة بيولوجية. ولم يُقدّم النظام العراقي قطّ حصراً كافياً لمئات، وربما آلاف الأطنان من المواد الكيميائية الأولية. ولا توجد إحصاءات دقيقة لما يقرب من (30,000) ذخيرة فارغة يُمكن تعبئتها بعوامل كيميائية. كما ينفي العراق أي صلة بين برامج الطائرات بدون طيار ونشر العوامل الكيميائية أو البيولوجية. ومع ذلك، أقرّ العراق عام 1995 بأن طائرة ميغ-21 المسيرة عن بُعد، والتي جُرّبت عام 1991، كانت تحمل نظام رشّ للأسلحة البيولوجية. كما لم يُقدّم الإعلان العراقي أي معلومات عن منشآته المتنقلة لعوامل الأسلحة البيولوجية. بل يُصرّ على أنها مركبات تبريد ومختبرات لفحص الأغذية. وعليه، فان هذه الثغرات في التقرير العراقي ليست مجرد حوادث عرضية، أو سهو تحريري، أو أخطاء فنية بل "إنها إغفالات جوهريّة"⁽³⁴⁾.

وفي إطار تأكيد الولايات المتحدة على أن العراق لم يكن راغبًا في التخلص من سلاحه المحظور، أصدر البيت الأبيض بيانًا في كانون الثاني 2003، قارن فيه عملية نزع السلاح النووي في ثلاث دول هي جنوب أفريقيا وأوكرانيا وكازاخستان بالسلوك العراقي. وذكر البيان أن سلوك النظام العراقي يتناقض تناقضًا صارخًا مع نماذج نزع السلاح الناجحة. فبدلاً من التزام رفيع المستوى بنزع السلاح، يقود قصي، نجل صدام، جهود العراق لإخفاء الحقيقة. ويُصنّف المفتشون كجواسيس ويُعاملون كأعداء، لا كشركاء في نزع السلاح. وبدلاً من المبادرات الوطنية لنزع السلاح، فإن جهاز الأمن الخاص العراقي وهيئة الرقابة الوطنية في العراق يعملان على استهداف المفتشين وإحباط واجباتهم. وعضواً عن التعاون والشفافية، اختار العراق الإخفاء والخداع، لما هو مطلوب من مجلس الأمن⁽³⁵⁾.

لمواجهة المطالب الدولية بتقديم أدلة إضافية تدعم موقف واشنطن القائل بأن العراق لم يمثل لقرار الأمم المتحدة رقم (1441)، وأنه يعيق عمل مفتشي لجنة الأمم المتحدة، وأن اللجوء إلى القوة العسكرية سيكون ضروريًا ما لم يتغير سلوك العراق، ألقى وزير الخارجية الأمريكي كولن باول⁽³⁶⁾ Colin L. Powell، خطابًا أمام مجلس الأمن الدولي في 5 شباط 2003، ذكر فيه بأنه سيقدم معلومات إضافية عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، فضلاً عن تورط النظام العراقي بالأعمال الإرهابية. اذ بدء باول باستعراض جزء من مكالمات هاتفية زعم انها لضباط من الحرس الجمهوري العراقي، والتي تشير الى اخفاء مواد واسلحة محضورة عن مفتشي الامم المتحدة. كما زعم باول بأنه صدرت أوامر لأجهزة الأمن العراقية، وكذلك إلى مكتب صدام حسين نفسه، بإخفاء جميع المراسلات مع هيئة التصنيع العسكري. وان قصي نجل صدام، أمر بإزالة جميع الأسلحة المحظورة من قصور صدام العديدة. وأن مسؤولين في الحكومة العراقية، وأعضاء في حزب البعث الحاكم، وعلماء، أخفوا مواد

محظورة في منازلهم. ووضعت ملفات مهمة أخرى من المؤسسات العسكرية والعلمية في سيارات يقودها عملاء المخابرات العراقية في المناطق الريفية لتجنب كشفها. وأن لواءً صاروخيًا ينشر قاذفات صواريخ ورؤوسًا حربية تحتوي على مواد بيولوجية في مواقع مختلفة في غرب العراق. وان معظم منصات الإطلاق والرؤوس الحربية مخبأة في بساتين كبيرة من أشجار النخيل، ويتم نقلها ما بين كل أسبوع إلى أربعة أسابيع لتجنب اكتشافها⁽³⁷⁾.

كما استعرض باول صورًا التقطتها الاقمار الصناعية لموقع التاجي في كانون الاول 2002، وذكر بانه يوجد حراسٌ خاصون ومعداتٌ خاصةٌ لمراقبة أي تسربٍ قد يخرج من الموقع، وان الشاحنة الخاصة المتواجدة هناك لغرض إزالة التلوث في حال حدوث أي عطل. كما عرض باول صورًا لعدد من المواقع العراقية استدل بها على امتلاك العراق صواريخ باليستية بسبب وجود مركبات ومعدات كانت تعمل بنشاط هناك قبل وصول فرق التفتيش الى تلك المواقع، على الرغم من اقراره بانه "لا نعرف على وجه التحديد ما كان العراق ينقله". كذلك عرض باول صورًا لشاحنات ادعى انها مصانع أسلحة بيولوجية متحركة. وصورة اخرى التقطتها الاقمار الصناعية الامريكية في ايار 2002، لجمع كيميائي يُدعى (المسيب)، و اشار الى ان وجود مركبات شحن ترافقها مركبة تطهير مرتبط بوجود أسلحة بيولوجية أو كيميائية. كذلك ذكر باول ان صدام حسين عازم على امتلاك الاسلحة النووية، وان العراق قام بمحاولاتٍ سرية متكررة للحصول على أنابيب الومنيوم عالية المواصفات من (11) دولةً مختلفة، وان هذه الأنابيب تخضع لسيطرة مجموعة موردي المواد النووية تحديدًا لأنه يمكن استخدامها كأجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم. وان لدى الولايات المتحدة معلومات استخباراتية من مصادر متعددة تفيد بأن العراق يحاول الحصول على مغناطيسات وأجهزة موازنة عالية السرعة. ويمكن استخدام كلا العنصرين في برنامج أجهزة الطرد المركزي الغازية لتخصيب اليورانيوم. و اضاف بانه

في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تفاوض المسؤولون العراقيون مع شركات في رومانيا والهند وروسيا وسلوينيا لشراء مصنع لإنتاج المغناطيس. وان العراق يرغب بإنتاج مغناطيسات تزن من (٢٠) إلى (٣٠) غرامًا، وهو نفس وزن المغناطيسات التي كانت مستخدمة في برنامج أجهزة الطرد المركزي الغازي العراقي قبل حرب الخليج الثانية⁽³⁸⁾.

واصل باول حديثه بالإشارة الى أن العراق لديه برامج تهدف إلى إنتاج صواريخ باليستية يصل مداها لأكثر من (1000) كيلومتر. وأحد هذه البرامج يسعى إلى تطوير صاروخ يعمل بالوقود السائل يصل مداه لأكثر من (1200) كيلومتر. وعرض باول صور التقطتها الاقمار الصناعية في نيسان 2002، اوضح فيها أن العراق بنى منصة اختبار محركات أكبر من أي منصة يمتلكها على الإطلاق. وشدد على الفرق الكبير في الحجم بين منصة الاختبار القديمة والجديدة. كما ذكر بان العراق يعمل على تطوير مجموعة متنوعة من الطائرات بدون طيار منذ أكثر من عقد، وشمل هذا الجهد محاولات لتعديل طائرة (ميج-21) للطيران بدون طيار، وطائرة أخرى من طراز (L-29)، وان العراق يركز على تطوير واختبار طائرات مسيرة أصغر حجمًا تكون مناسبة تمامًا لإطلاق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. واخيرًا ذكر باول بان هناك صلات وتعاون بين النظام العراقي والتنظيمات الارهابية⁽³⁹⁾.

قدم رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الدكتور هانز بليكس Hans Blix، إحاطة الى مجلس الأمن في 14 شباط 2003، ذكر فيها ان العراق يبدي تعاونه الكامل مع لجنة أموفيك، التي لم تعثر حتى "الآن" على أيّ أسلحة للدمار الشامل، بل على عدد قليل من الذخائر الكيميائية الفارغة، التي كان ينبغي الإعلان عنها وتدميرها. كما اوضح بليكس ان خبراء الصواريخ في لجنة أموفيك اجتمعوا لمدة يومين مع خبراء من عدد من الدول الأعضاء في مجلس الامن لمناقشة وضع صواريخ الفتح و(الصمود 2) العراقيين. وخلص الخبراء

بالإجماع، بناءً على البيانات التي قدمها العراق، إلى أن صاروخ (الصمود 2) قادرًا على تجاوز مدى (150) كيلومترًا. ولذلك، يُحظر على العراق استخدام هذا النظام الصاروخي. أما بالنسبة لصاروخ الفتح، فقد رأى الخبراء ضرورة توضيح بيانات الصاروخ التي قدمها العراق قبل تقييم قدرته تقييمًا كاملاً⁽⁴⁰⁾.

وفي اليوم نفسه، قدم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور مُجد البرادعي تقريرًا إلى مجلس الأمن جاء فيه: "لم نعر حتى الآن على أي دليل على وجود أنشطة نووية محظورة أو أنشطة ذات صلة بالجمال النووي في العراق". ومع ذلك، فإنه لا يزال عدد من القضايا قيد التحقيق، ولم يتم التمكن بعد من التوصل إلى استنتاجات بشأنها، مع أنه تم احراز تقدمًا في بعضها. ولتحقيق ذلك، تعزم الوكالة الاستفادة الكاملة من الصلاحيات الممنوحة لها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتعزيز قدرات عملية التفتيش قدر الإمكان⁽⁴¹⁾. يبدو أن ما ذكره بليكس والبرادعي شكل صدمة لدى الإدارة الأمريكية، واحبط مزاعمها بشأن امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من موافقة العراق على تدمير مخزونه من صواريخ (الصمود 2) في 27 شباط 2003⁽⁴²⁾. إلا أن ذلك لم يحول دون مواصلة الولايات المتحدة سعيها للحصول على تفويض من مجلس الأمن يميز استخدام القوة العسكرية ضد العراق، بداعي أن "العراق لم ينتهز الفرصة الأخيرة التي أتاحتها له القرار 1441". ففي 7 آذار من العام نفسه، شاركت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا في رعاية قرار ينص على أن العراق "سيكون قد فشل" في الامتثال للقرار (1441) ما لم تنفذ بغداد التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح بحلول 17 آذار 2003. وأشار مشروع القرار إلى أن أعضاء المجلس سيتخذون إجراءً عسكريًا إذا لم يلتزم العراق بالموعد النهائي. وبعد فشل الجهود الدبلوماسية التي قادتها الولايات المتحدة لحشد

الدعم للقرار انف الذكر، قررت الادارة الامريكية في 17 آذار 2003، عدم السعي للتصويت عليه. وأعلن بوش أن أمام صدام حسين وأبنائه (48) ساعة لمغادرة العراق، وإلا ستبدأ الولايات المتحدة عملاً عسكرياً ضد النظام العراقي. وفي اليوم التالي غادر مفتشو لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية العراق. لتبدأ الولايات المتحدة هجومها العسكري ضد العراق في 19 آذار 2003، بمساهمة قوات عسكرية من بريطانيا وأستراليا وبولندا. وفي 1 أيار من العام نفسه، أعلن بوش انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في العراق⁽⁴³⁾.

كان لإصرار الادارة الامريكية على اسقاط النظام العراقي بالقوة العسكرية بداعي امتلاكه اسلحة الدمار الشامل دون اخذ تفويض من مجلس الامن تبعاته على السياسة الامريكية في العراق لاحقاً. اذ كان لا بد من تكثيف الجهود الامريكية من اجل العثور على الاسلحة المزعومة، والاثبات للجميع ان عملياتها العسكرية ضد العراق، كانت تستند على معلومات استخباراتية دقيقة وموثوقة.

4. الفشل في العثور على اسلحة الدمار الشامل في العراق (2003-2005).

في أعقاب العمليات العسكرية في العراق، كلف وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد⁽⁴⁴⁾ Donald H. Rumsfeld، ومدير الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت فريقاً خاصاً بالبحث عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإجراء تحقيق فيها. لذا شُكلت مجموعة مسح العراق (The Iraq Survey Group (ISG)، في أيار 2003، وكُلّف اللواء كيث دايتون Keith Dayton بتطوير هذه المجموعة، بينما عيّنت الدكتورة ديفيد كاي David Kay مستشاراً خاصاً له لشؤون أسلحة الدمار الشامل العراقية. اذ كان كاي قد عمل مفتشاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق عام 1991، وقاد

بعض عمليات التفتيش النووية في العراق. وقد حصلت مجموعة مسح العراق على تمويل كبير من وكالة استخبارات الدفاع، واستعانت بخبراء من مختلف أنحاء العالم⁽⁴⁵⁾.

وبعد عمل متواصل لأشهر عدة، قدم كاي تقريرًا الى اللجنة الدائمة للاستخبارات ولجنة المخصصات في مجلس النواب الامريكى، وكذلك الى اللجنة الفرعية للدفاع، ولجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في 2 تشرين الأول 2003، اشار فيه الى انه "لم نعثر بعد على مخزونات أسلحة، لكننا لم نصل بعد إلى مرحلة يقرّ فيها بشكل قاطع إما بعدم وجود هذه المخزونات أو بوجودها قبل الحرب، ومهمتنا الوحيدة هي معرفة أين ذهبت. ونحن نشارك بنشاط في البحث عن هذه الأسلحة بناءً على المعلومات التي يزودنا بها العراقيون"⁽⁴⁶⁾. وقد شكل التقرير اعلاه صدمة للإدارة الامريكية لاسيما وانه جاء بعد عدة اشهر من البحث والاستقصاء ومن احد رجالها الموثوقين.

وبعد ان خلاص كاي إلى "عدم وجود مخزون من أسلحة الدمار الشامل"، غادر العراق في أوائل كانون الأول 2003. لذا عين مدير الاستخبارات المركزية تينيت، تشارلز دولفر Charles Dulfer، ليحل محل كاي في كانون الثاني 2004⁽⁴⁷⁾. يبدو ان كاي ادرك منذ وقت مبكر ان الدعايات الامريكية لا اساس لها من الصحة، وان مواصلة عمله سيكون امراً مفروغاً منه، ولا يحقق النتائج التي كانت تنتظرها الادارة الامريكية في محاولة منها لتبرير عملها العسكري ضد العراق.

وعند مثوله أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الامريكى في 28 كانون الثاني 2004، لإدلاء شهادته عن امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل من عدمه، ذكر كاي " دعوني أبدأ بالقول إننا كنا جميعاً مخطئين تقريباً. وأنا أضمر صوتي الى هذا الرأي بالتأكيد". كما أشار كاي إلى أن بعض وكالات الاستخبارات الأجنبية، بما في ذلك الفرنسية والألمانية،

كانت تعتقد أيضاً أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، "لكن اتضح أننا جميعاً كنا مخطين، على الأرجح، في رأيي، وهذا أمر مُقلق للغاية"⁽⁴⁸⁾.

في خضم الجدل المستمر بعد الحرب حول تقديرات الاستخبارات الأمريكية لبرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي، ألقى تينيت خطاباً في جامعة جورج تاون بتاريخ 5 شباط 2004، أوضح ان أجهزة الاستخبارات الأمريكية أكدت على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، الا انها لم تشير الى ان تلك الاسلحة تشكل "تهديداً وشيكاً"، بل قدم المحللون والخبراء الامريكان تقييماً موضوعياً لصانعي السياسة الأمريكية عن "ديكتاتور وحشي يُواصل جهوده في الخداع وبناء برامج قد تُفاجئنا باستمرار وتُهدد مصالحنا". كما استعرض تينيت مصادر المعلومات الثلاثة التي تم الاعتماد عليها بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، تمثل الاول بتاريخ العراق، الذي كان يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. والثاني هو الأمم المتحدة، التي لم تتمكن من تقديم إحصاءات عن كل الأسلحة التي كان العراقيون يمتلكونها. اما المصدر الثالث فتجسد في العملاء، وصور الأقمار الصناعية، وعمليات اعتراض الاتصالات. واستطرد تينيت قائلاً: "هل نسجت هذه المعلومات المتسلسلة صورةً مثاليةً. هل يُمكنها الإجابة على كل سؤال؟ كلا، بل على العكس تمامًا. ولكن، عند جمعها معاً، وفّرت هذه المعلومات أساساً متيناً لتقدير ما إذا كان العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ووسائل إطلاقها أم لا. من المهم التأكيد على كلمة تقدير. لأنه لا يمكن الوصول إلى إثبات مطلق لكل ما نقوم بتحليله"⁽⁴⁹⁾.

يبدو ان تينيت لم يكن صادقاً في خطابه، اذ كان لدى صناع القرار السياسي والعسكري الامريكي خشية واضحة من احتمال امتلاك العراق اسلحة فتاكة، يمكن استخدامها ضد المصالح الأمريكية. وكان ذلك نتيجة المعلومات المقدمة من اجهزة الاستخبارات الأمريكية. كما

حاول تينيت ايجاد المبررات والمسوغات الواهية للعمل العسكري الامريكى الذي نتج عنه اسقاط نظام الحكم في العراق - بغض النظر عن مقبوليته - والتسبب بقتل آلاف المدنيين والابرياء، واحداث فوضى في منطقة الشرق الاوسط برمتها.

وعلى الرغم من ان تينيت ذكر في خطابه أن مجموعة مسح العراق تواصل بحثها عن الأسلحة والأشخاص والبيانات. وانه لم يتم التوصل بعد إلى نسبة (٨٥٪) من الإنجاز. الا انه بين ان المجموعة لم تعثر حتى "الآن" على أدلة على أنشطة تخصيب اليورانيوم. وانه "لم يكن لدى صدام سلاح نووي .. ربما بالغنا في تقدير التقدم الذي أحرزه صدام". كما ذكر ان العراق كان ينوي تطوير أسلحة بيولوجية، وأن أعمال البحث والتطوير كانت جارية، الا انه "لم نعثر على أسلحة بيولوجية بعد". وفيما يخص الأسلحة الكيميائية، اوضح تينيت بانه كان لدى صدام حسين النية والقدرة على تحويل الصناعة المدنية بسرعة إلى إنتاج الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، "لم نعثر بعد على الأسلحة التي توقعناها"⁽⁵⁰⁾. بمعنى ان مجموعة مسح العراق لم تجد حتى ذلك الوقت أي شيء من الاسلحة التي كانت الادارة الامريكية تزعم بوجودها في العراق. وكان على الادارة الامريكية معالجة الخلل الواضح في اجهزتها الاستخباراتية لا ايجاد المبررات لاستنتاجاتها وتقاريرها المزعومة.

لذا اصدر الرئيس بوش الامر التنفيذي رقم (13328) بتاريخ 6 شباط 2004، والذي اشار الى انه تُنشأ داخل المكتب التنفيذي للرئيس لأغراض إدارية، لجنة القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. تكون مهمتها تقديم المشورة للرئيس في أداء سلطته الدستورية بموجب المادة الثانية من الدستور لإدارة العلاقات الخارجية، وحماية الأمن القومي، وقيادة القوات المسلحة للولايات المتحدة. وذلك لضمان أقصى قدر من فعالية قدرات مكافحة الانتشار للولايات المتحدة والاستجابة للهجمات الإرهابية والتهديد المستمر للنشاط

الإرهابي. كما تقوم اللجنة بتقييم ما إذا كان مجتمع الاستخبارات مفوضًا ومنظمًا ومجهزًا ومدربًا ولديه موارد كافية لتحديد وتحذير ودعم جهود حكومة الولايات المتحدة - في الوقت المناسب - للأنشطة المرتبطة بتطوير ونقل المعرفة والخبرة والتقنيات والمواد والموارد بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وغيرها من التهديدات ذات الصلة في القرن الحادي والعشرين، واستخدامها من قبل القوى الأجنبية بما في ذلك الإرهابيون والمنظمات الإرهابية والشبكات الخاصة أو الكيانات أو الأفراد الآخرين. وعند القيام بذلك، تدرس اللجنة قدرات وتحديات مجتمع الاستخبارات في جمع ومعالجة وتحليل وإنتاج ونشر المعلومات المتعلقة بقدرات ونوايا وأنشطة هذه القوى الأجنبية فيما يتعلق بتصميم وتطوير وتصنيع وحياسة ونشر ونقل واختبار والاستخدام المحتمل لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وغيرها من التهديدات ذات الصلة في القرن الحادي والعشرين. كما يتعين على اللجنة أن تدرس على وجه التحديد معلومات الاستخبارات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات قبل بدء "عملية تحرير العراق" وتقارنها بنتائج مجموعة مسح العراق وغيرها من الوكالات أو المنظمات ذات الصلة فيما يتصل بقدرات العراق ونواياه وأنشطته المتعلقة بتصميم وتطوير وتصنيع وحياسة ونشر ونقل واختبار واستخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ذات الصلة أو التهديد باستخدامها⁽⁵¹⁾.

أصدرت مجموعة مسح العراق تقريرها النهائي بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق في 30 أيلول 2004. إذ وثّق تقريرها علاقة النظام العراقي بأسلحة الدمار الشامل على مر الزمن، وبحث في عملية اتخاذ القرار والافتراضات التي كان يقوم عليها النظام العراقي. وكان من أهم عناصر التحقيق، إجراء مقابلات مطولة مع جميع كبار المسؤولين العراقيين، بمن فيهم صدام حسين، وفحص وثائق النظام، والتحقيق في مواقع مختلفة في العراق. وكانت الاستنتاجات الرئيسية التي جاءت في التقرير⁽⁵²⁾:

1. كان صدام حسين يسيطر على القرارات الاستراتيجية كافة.
2. كان الهدف الرئيس لصدام حسين من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣، هو رفع عقوبات الأمم المتحدة، مع الحفاظ على أمن النظام، والقدرة على اعادة بناء اسلحة الدمار الشامل.
3. كان تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في أواخر عام 1996، نقطة تحول رئيسة للنظام. اذ أنقذ هذا البرنامج اقتصاد بغداد من تدهور مُدمر نجم عن العقوبات. وسرعان ما أدرك النظام أن برنامج النفط مقابل الغذاء يُمكن أن يُستغل للحصول على النقد الأجنبي، سواءً لتقويض العقوبات بشكل أكبر أو لتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج والتطوير المحتمل المتعلق بأسلحة الدمار الشامل.
4. بحلول عامي 2000 و 2001، تمكن صدام حسين من التخفيف من آثار العقوبات وتقويض الدعم الدولي لها.
5. أراد صدام حسين إعادة بناء قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل - التي دُمرت بالكامل عام ١٩٩١ - بعد رفع العقوبات واستقرار الاقتصاد العراقي. وكان صدام يطمح إلى تطوير قدرات نووية بشكل تدريجي، بغض النظر عن الضغوط الدولية والمخاطر الاقتصادية الناتجة عنها، وكان ينوي التركيز على قدرات الصواريخ الباليستية والحرب الكيميائية التكتيكية.
6. كانت إيران الدافع الأبرز لهذه السياسة. اذ عدَّ جميع كبار المسؤولين العراقيين ان إيران هي العدو الرئيس للعراق في المنطقة. كما كانت الرغبة في تحقيق التوازن مع إسرائيل واكتساب مكانة ونفوذ في العالم العربي لها اعتبارات ثانوية لدى العراق.
7. أن أحداث الثمانينيات وأوائل التسعينيات شكلت إيماناً لدى صدام حسين بقيمة أسلحة الدمار الشامل. فمن وجهة نظر الاخير، ساهمت أسلحة الدمار الشامل في إنقاذ نظامه عدة مرات. وكان يعتقد أن الأسلحة الكيميائية خلال الحرب العراقية - الإيرانية أوقفت الهجمات

البرية الإيرانية، وأن هجمات الصواريخ الباليستية على طهران كسرت إرادتها السياسية. وبالمثل، خلال عاصفة الصحراء، اعتقد صدام أن أسلحة الدمار الشامل ردت قوات التحالف عن مواصلة هجومها إلى ما بعد هدف تحرير الكويت. بل ادت هذه الأسلحة دورًا في سحق ثورة الشيعة في الجنوب عقب وقف إطلاق النار عام ١٩٩١.

8. لم يكن لدى النظام العراقي السابق استراتيجية أو خطة رسمية مكتوبة لإحياء أسلحة الدمار الشامل بعد العقوبات. كما لم تكن هناك مجموعة محددة من صانعي السياسات أو مخططي أسلحة الدمار الشامل منفصلين عن صدام. وان مساعدي الأخير ادركوا ان هدفه كان إحياء أسلحة الدمار الشامل، وذلك بفضل ارتباطهم الطويل به وتعليقاته وتوجيهاته الشفهية والحازمة لهم.

وبصدور هذا التقرير استنفذت الادارة الامريكية جميع محاولاتها لأثبات مزاعمها بخصوص امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل. وبات لزمًا عليها معالجة الخلل الواضح في اجهزتها الاستخباراتية، علاوة على إيجاد المبررات لعملياتها العسكرية ضد العراق.

قدمت لجنة القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، الى الرئيس الامريكى بوش في 31 اذار 2005، تقريرًا جاء في اولى صفحاته رسالة موجهة الى الاخير ذكرت فيها ان هذا التقرير اقر بإجماع اللجنة وهو يستند إلى تحقيق مطول، اجره خلاله مقابلات مع مئات الخبراء من داخل مجتمع الاستخبارات الامريكى وخارجه، وتم استعراض آلاف الوثائق، وخلص "إلى أن مجتمع الاستخبارات كان مخطئًا تمامًا في جميع أحكامه تقريبًا قبل الحرب بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. كان هذا فشلًا استخباراتيًا كبيرًا. كانت الأسباب الرئيسة لذلك، عجز أجهزة الاستخبارات عن جمع معلومات دقيقة حول برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، ووقوع أخطاء جسيمة في تحليل المعلومات التي تمكنت من

جمعها، وعدم توضيح مدى استناد تحليلها إلى افتراضات لا إلى أدلة دامغة. في مسألة بهذه الأهمية، لا يمكننا ببساطة تحمّل إخفاقات بهذا الحجم. بعد مراجعة شاملة، لم تجد اللجنة أي مؤشر على أن أجهزة الاستخبارات شوّهت الأدلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية. ما أخبركم به خبراء الاستخبارات عن برامج صدام حسين كان ما اعتقدوه. لقد كانوا مخطئين ببساطة"⁽⁵³⁾.

كما اشار التقرير الى انه بات واضحا ان القوات الأمريكية بحثت دون جدوى عن أسلحة الدمار الشامل التي توقعها مجتمع الاستخبارات. كما أجرت مجموعة مسح العراق تحقيقات واسعة النطاق بعد الحرب، ولم تجد أي دليل على أن العراق قد حاول إعادة بناء قدراته على إنتاج الأسلحة النووية بعد عام 1991، ولا دليل على مخزونات عوامل الحرب البيولوجية أو مرافق إنتاج أسلحة بيولوجية متنقلة، ولا مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية أو مؤشرات موثوقة على أن بغداد استأنفت إنتاج الأسلحة الكيميائية بعد عام 1991. الشيء الوحيد الذي أصاب فيه مجتمع الاستخبارات هو استنتاجه قبل الحرب بأن العراق نشر صواريخ بمدى يتجاوز الحدود التي فرضتها عليه قرارات الأمم المتحدة"⁽⁵⁴⁾.

كذلك اوضح التقرير ان أداء مجتمع الاستخبارات في تقييم برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل الحرب لم يكن "فشلاً استخباراتياً كبيراً" فحسب، بل كان "هناك أيضاً أوجه قصور خطيرة في طريقة إجراء هذه التقييمات وإبلاغها لصانعي السياسات". اذ تم جمع معلومات ضئيلة للغاية عن برامج الأسلحة العراقية في السنوات التي سبقت حرب العراق. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الكثير مما تم جمعه كان مليئاً بعيوب جسيمة. وفي الواقع، كان أحد أخطر إخفاقات أجهزة الاستخبارات هو فشلها في تطبيق اختبارات دقيقة بما فيه الكفاية على الأدلة التي جمعتها. وقد طال هذا الفشل جميع الأدلة الأكثر أهمية التي اعتمدت عليها

وكالات الاستخبارات الامريكية، بما في ذلك أنابيب الألومنيوم، والتقارير المتعلقة بالأسلحة البيولوجية المتنقلة، واليورانيوم من النيجر، والادعاءات المتعلقة بالطائرات بدون طيار. ومع ذلك، كان أحد أكثر الأخطاء جسامة هو ما يتعلق ببرامج الأسلحة البيولوجية العراقية. اذ تم توفير جميع معلومات مجتمع الاستخبارات تقريبًا حول منشآت الأسلحة البيولوجية المتنقلة المزعومة في العراق من مصدر، يُطلق عليه اسم (كيرفول) (Curveball)، "والذي كان مُلقبًا"، وادى دورًا بارزًا في تقييمات مجتمع الاستخبارات للأسلحة البيولوجية. اذ ان عناصر استخبارات وزارة الدفاع ومحلي ووكالة الاستخبارات المركزية، وضعوا تركيزًا مفرطًا على تقارير هذا المصدر لأن القصص التي رواها كانت متسقة مع ما كانوا يعتقدونه بالفعل. علاوة على ذلك، فان قادة مجتمع الاستخبارات فشلوا في إخبار صانعي السياسات عن عيوب ومساوئ مصدرهم⁽⁵⁵⁾.

القى الرئيس الامريكي جورج بوش خطابًا اذاعيًا في 2 نيسان 2005، ذكر فيه بانه في هذا الأسبوع، قدّم أعضاء اللجنة المعنية بالنظر في قدرات الاستخبارات الأمريكية تقريرهم، الذي تضمن توصيات رصينة وهامة للغاية، واستنتاج محوري يتفق مع وجهة نظره تمامًا، نص على "يحتاج مجتمع الاستخبارات الأمريكي إلى تغيير جذري لتمكيننا من مواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين بنجاح". كما ذكر بوش ان تقرير اللجنة قدم "نقدًا لاذعًا لطريقة جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها فيما يتعلق ببعض من أصعب الأهداف الاستخباراتية، مثل العراق". واختتم بوش خطابه بالتأكيد على مواصلة ادارته إجراء إصلاحات استخباراتية تمكنها من تحديد التهديدات قبل ظهورها، وهو ما يجعل من الممكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشعب الأمريكي⁽⁵⁶⁾. وبهذا فقد اعلنت الادارة الامريكية رسميًا عن عدم صحة المعلومات التي ساقتها اجهزة الاستخبارات الامريكية حول امتلاك العراق

لأسلحة الدمار الشامل.

5. الخاتمة

إن المزايم الأمريكية بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، كانت جزءاً من استراتيجية سياسية هدفت إلى تحقيق غايات تتجاوز مجرد نزع سلاح العراق. إذ أظهرت الدراسة أن تلك المزايم لم تكن مستندة إلى أدلة دامغة أو تقارير استخباراتية محايدة بقدر ما كانت جزءاً من خطاب سياسي موجه، استُخدم لتبرير قرار مُبَيّن بالتدخل العسكري، في إطار مشروع أوسع لإعادة تشكيل الحارطة السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، بعد صدمة هجمات 11 أيلول 2001. فقد كشفت التحقيقات اللاحقة، وعلى رأسها تقرير مجموعة مسح العراق، عن غياب الأدلة الموثوقة التي تؤكد وجود برامج فاعلة لإنتاج أو تخزين أسلحة دمار شامل في العراق، وهو ما يضع علامات استفهام كبيرة حول صدق الادعاءات الأمريكية ونزاهة دوافعها. وتحليل الوقائع والوثائق والتقارير الرسمية، يتضح أن الإدارة الأمريكية، وتحديدًا في عهد الرئيس جورج بوش الابن، قامت بتضخيم المعلومات الاستخباراتية، ومارست ضغوطاً كبيرة على حلفائها والمؤسسات الدولية لدعم غزو العراق، رغم افتقار العملية إلى تفويض أمني واضح. ومع انكشاف حقيقة غياب أسلحة الدمار الشامل، باتت مصداقية السياسة الخارجية الأمريكية محل انتقاد واسع، وتعرضت الولايات المتحدة لاتهامات بتسييس الأمن الدولي، وتجاوز قواعد الشرعية الدولية.

أظهرت الدراسة مدى تراجع دور المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن، الذي بدا عاجزاً أمام قرارات أحادية الجانب، مما تسبب في فقدان الثقة بالشرعية الدولية، وتنامياً في حدة الاستقطابات الإقليمية والدولية. وعلى المستوى الإقليمي، فقد ساهم اختيار الدولة العراقية في

تفكك النظام السياسي والاجتماعي، وفتح المجال واسعاً أمام الفوضى، والصراعات الطائفية، وتدخل القوى الإقليمية والدولية، مما أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة لعقدين من الزمن. إن الدروس المستخلصة من هذه التجربة تستدعي إعادة النظر في معايير استخدام القوة في العلاقات الدولية، وضرورة تعزيز آليات الرقابة على المعلومات الاستخباراتية، وضمان عدم توظيفها لخدمة أجندات سياسية ضيقة، وأهمية إصلاح النظام الدولي بما يكفل منع استغلال مبدأ حفظ الأمن الدولي لأغراض الهيمنة وفرض الإرادة السياسية للقوى الكبرى، وتفعيل دور المنظمات الدولية في التحقق من المزاعم الأمنية قبل تبنيها كذرائع لتدخلات عسكرية، لما لذلك من أثر مباشر على السلم والأمن العالميين.

وفي الختام، فإن المزاعم الأمريكية بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق تمثل نموذجاً صارخاً لكيف يمكن للتضليل السياسي أن يقود إلى حروب كارثية، ويكشف في الوقت ذاته هشاشة البنية القانونية والأخلاقية للنظام الدولي عندما تُستخدم القوة بمعزل عن الحقائق والشرعية. ومن هنا، فإن دراسة هذه التجربة ليست فقط قراءة في الماضي، بل هي تحذير للمستقبل من تكرار أخطاء مماثلة قد تكون عواقبها أكثر فداحة.

الهوامش

(1) جورج بوش: ولد في ميلتون بولاية ماساتشوستس في 12 حزيران 1924. تخرج من أكاديمية فيليبس عام 1942، وخدم طياراً في الأسطول الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية. انتخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي (1967-1970)، بعدها عينه الرئيس نيكسون سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (1971-1973). ترأس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (1976-1977). أصبح نائباً لرئيس الولايات المتحدة (1981-1989)، ثم الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة (1989-1993).
للمزيد يراجع:

Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.3, Second Edition, U.S.A., 1998, PP. 167-169.

(2) علاء رزاق فاضل، الموقف البريطاني من الاحتلال العراقي للكويت 1990-1991، مجلة الخليج العربي، المجلد (46)، العدد (3-4)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة، 2018، ص 328، 330.

(3)The White House, National Security Directive 45, Washington, August 20, 1990.

(4)Central Intelligence Agency, Prewar Status of Iraq's Weapons of Mass Destruction, March 1991.

(5) Ibid.

(6)Ibid.

(7)علاء رزاق فاضل النجار، موقف الاتحاد السوفيتي من الاحتلال العراقي للكويت (1990 - 1991) دراسة وثائقية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 41، المجلد 10، المركز الديمقراطي العربي - برلين، ايلول 2024، ص 251، 258.

(8) للمزيد من التفاصيل يراجع:

Resolution 687 (1991)on 3 April 1991.

(9)James DeFronzo, The Iraq War: origins and consequences, New York, 2018, PP. 113-114.

(10)Ron Jacobs, Iraq Disarmament Crisis Climaxes in Air Strikes, 2023, Cited in:

<https://www.ebsco.com/research-starters/history/iraq-disarmament-crisis-climaxes-air-strikes>.

(11)بيل كلنتون: وُلد في هوب بولاية أركنساس في ١٩ اب ١٩٤٦. التحق بجامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة عام ١٩٦٤، وتخرج منها عام ١٩٦٨ حاملاً شهادة في الشؤون الدولية. كما حصل على شهادة في القانون من كلية الحقوق بجامعة بيل عام ١٩٧٣. انضم إلى هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة أركنساس، حيث درّس حتى عام ١٩٧٦. ففي ذلك العام، انتُخب نائباً عاماً لولاية أركنساس، وفي عام ١٩٧٨، فاز

بمنصب حاكم الولاية. أصبح الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة (١٩٩٣-٢٠٠١). وفي عام ١٩٩٨، أصبح ثاني رئيس أمريكي يُعزل، وقد برّاه مجلس الشيوخ عام ١٩٩٩. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in:
<https://www.britannica.com/biography/Bill-Clinton>

(12)The White House, Statement by the President, office of the press secretary for immediate release October 31, 1998.

(13)Security Council Resolutions, Cited in:
<https://www.un.org/Depts/unscom/Chronology/chronologyframe.htm>

(14)Frédéric Bozo, A History of the Iraq Crisis France, the United States, and Iraq, 1991-2003, Translated by Susan Emanuel, Washington, 2016, P.55

(15)صدام حسين: ولد في تكريت عام 1937. دخل ثانوية الكرخ ببغداد عام 1955. انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1957. أكمل تعليمه الثانوي بمدرسة قصر النيل الثانوية بحي الدقي في مصر (1959-1961). ثم سجل في معهد القانون، الا انه لم يكمل دراسته وعاد الى العراق بعد انقلاب عام 1963. أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة عام 1969. وفي عام 1979 عزل الرئيس احمد حسن البكر، وتولى السلطة وقام بحملة واسعة لتصفية خصومه السياسيين داخل حزب البعث. وفي عام 1980 شن حرب طويلة مع ايران استمرت حتى عام 1988، ثم غزا الكويت في عام 1990، وتمكنت قوات التحالف الدولية بزعماء الولايات المتحدة من طرد قواته منها في عام 1991. تمكنت القوات الامريكية من الاطاحة به في عام 2003. وفي 14 كانون الاول 2003، اعتقلته القوات الامريكية، وقدم للمحاكمة بتاريخ 1 تموز 2004، وحكم عليه بالإعدام في عام 2006، لينفذ الحكم عليه في العام نفسه: للمزيد من التفاصيل يراجع: حسين لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، بيروت، 2013، ص 342-344.

(16)Hearing Before The Subcommittee On Near Eastern And South Asian Affairs Of The Committee On Foreign Relations United

States Senate, One Hundred Sixth Congress, First Session, June 23, 1999, U.S. Government printing office, Washington, 1999, PP. 2-3.
(17)Hearings on National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2001--H.R. 4205 and Oversight of Previously Authorized Programs, Before the Committee on Armed Services, House of Representatives, One Hundred Sixth Congress, Second Session: Full Committee Hearings on Authorization and Oversight, Hearings Held February 9 , 10 , 17 , March 15 , 22 , and 23 , 2000, U.S. Government Printing Office, Washington, 2001, P.991.

(18)Arms Control Association, Iraq: A Chronology of UN Inspections, Cited in: <https://www.armscontrol.org/act/2002-10/features/iraq-chronology-un-inspections>.

(19)U.S. Department of State, Office of the Spokesman, Press Statement, August 2, 2000, Cited in: <https://1997-2001.state.gov/briefings/statements/2000/ps000802a.html>

(20)جورج بوش: ولد في نيو هافن بولاية كونيتيكت في 6 تموز 1946. كان بوش هو الأكبر بين ستة أطفال لجورج بوش الأب، الذي شغل منصب الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة (1989-1993). حصل على درجة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ييل في عام 1968. تم تكليفه برتبة ملازم ثان في تموز 1968، وأصبح طيارًا مقاتلاً معتمدًا في حزيران 1970. وبعد حصوله على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هارفارد عام ١٩٧٥، أسس شركته الخاصة في مجال النفط والغاز. أصبح حاكمًا لولاية تكساس (1995-2000). وبعدها أصبح الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة (2001-2009)، قاد استجابة بلاده لهجمات 11 ايلول الإرهابية عام 2001، كما قام بأسقاط نظام الحكم في العراق عام 2003. للمزيد يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in:

<https://www.britannica.com/biography/George-W-Bush/Governor-of-Texas>

(21) قاسم مُجَّد عبد علي، حيدر عبد كاظم، السلوك التصوبي لأعضاء مجلس الامن دائمي العضوية ازاء الحرب الامريكية على العراق عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 63، السنة الثانية عشر، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2020، ص 4-5.

(22)Office of the Secretary of Defense, Proliferation: Threat and Response, Washington, January 2001, P. 42.

(23) قاسم مُجَّد عبد علي، حيدر عبد كاظم، المصدر السابق، ص 5، 13-15.

(24)Defense Intelligence Agency, Iraq - Key WMD Facilities - An Operational Support Study, September 2002.

(25)Office of the Press Secretary, A decade of deception and defiance, Washington, September 12, 2002, PP.8-10.

(26)CIA, Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs, October 2002, P.1.

(27)President Bush Outlines Iraqi Threat Remarks by the President on Iraq Cincinnati Museum Center - Cincinnati Union Terminal ,Cincinnati, Ohio, October 7, 2002.

(28)جورج تينيت: ولد في فلاشينغ بولاية نيويورك في 5 كانون الثاني 1953. حصل على شهادة البكالوريوس في الشؤون الخارجية من كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون عام 1976. كما حصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كولومبيا عام 1978. اصبح مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية في تموز 1997. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, Directors & Deputy Directors of Central Intelligence, Washington, 1998, P. 39.

(29)Letter, George J. Tenet, Director of Central Intelligence, to Senator Bob Graham, Chairman of the Senate Select Committee on Intelligence, October 7, 2002.

(30)DoD, Iraqi Denial and Deception for Weapons of Mass Destruction & Ballistic Missile Programs, October 8, 2002.

(31)للمزيد من التفاصيل يراجع:

United Nations S/RES/1441, 8 November 2002.

(32)Sam Pender, Saddam's Ties to Al Queda, U.S.A, 2005, P. 586.

(33)Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations, 7 December 2002.

(34)Department of State, Fact Sheet: Illustrative Examples of Omissions From the Iraqi Declaration to the United Nations Security Council, December 19, 2002.

(35)The White House, What Does Disarmament Look Like?, January 2003.

(36)كولن باول: وُلد في نيويورك في 5 نيسان 1937. التحق بكلية مدينة نيويورك وحصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٥٨. التحق بالجيش بعد تخرجه، وخدم في فيتنام بين عامي (١٩٦٢ - ١٩٦٣)، و (١٩٦٨ - ١٩٦٩)، ثم درس في جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة. في عام ١٩٧٢، تولى أول منصب سياسي له، كزميل في البيت الأبيض، وسرعان ما أصبح مساعداً لفرانك كارلوتشي، نائب مدير مكتب الإدارة والميزانية آنذاك. وفي عام ١٩٨٣ أصبح مساعداً عسكرياً أول لوزير الدفاع كاسبر واينبرغر. أصبح رئيساً لهيئة الأركان المشتركة (1989-1993)، ثم وزيراً للخارجية (2001-2005). تُوفي بولاية ماريلاند في 18 تشرين الأول 2021. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in:
<https://www.britannica.com/biography/Colin-Powell>

(37)Colin L. Powell, Remarks to the United Nations Security Council, February 5, 2003.

(38) Ibid.

(39)Ibid.

(40)Dr. Hans Blix, Briefing of the Security Council, February 14, 2003.

(41)Dr. Mohammed El Baradei, The Status of Nuclear Inspections in Iraq: 14 February 2003 Update, February 14, 2003.

(42)Iraq Weapons Inspections Fast Facts, March 9, 2022, Cited in: <https://edition.cnn.com/2013/10/30/world/meast/iraq-weapons-inspections-fast-facts>

(43)Arms Control Association, Op.Cit.

(44) دونالد رامسفيلد: ولد بولاية إلينوي في 9 تموز 1932. دخل جامعة برينستون وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1954. خدم بعدها في البحرية الأمريكية لثلاث سنوات. فاز بعضوية مجلس النواب عن ولاية إلينوي (1962-1969). شغل مناصب عدّة بما فيها مستشاراً للرئيس ريتشارد نيكسون (1969 - 1973)، وممثلاً لبلاده في حلف الناتو (1973-1974)، ورئيساً لموظفي البيت الأبيض (1974-1975)، ووزيراً للدفاع (1975-1977)،(2001-2006). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Margaret McAleer and Other, Donald Rumsfeld Papers, Library of Congress, Washington, 2010, PP.5-6.

(45)Charles A. Dueifer, The Iraq Survey Group and the Search for WMD (U), Studies in Intelligence Vol. 49, N0. 2, 2018, PP.1-2.

(46)Statement by David Kay on the Interim Progress Report of the Iraq Survey Group (ISG) before the House Permanent Select Committee on Intelligence, the House Committee on Appropriations, Subcommittee on Defense, and the Senate Select Committee on Intelligence, October 2, 2003.

(47)Charles A. Dueifer, Op.Cit., P.7.

(48)Transcript of David Kay testimony before Senate Armed Services Committee, January 28, 2004.

- (49)George J. Tenet, Iraq and Weapons of Mass Destruction, remarks prepared for delivery at Georgetown University February 5, 2004.
- (50) Ibid.
- (51)U.S. Government Printing Office, Code of Federal Regulations, Washington, 2005, PP. 139-142.
- (52)Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD, 30 September 2004, PP. 1 – 3.
- (53)Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction, Washington, March 31,2005.
- (54)The Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction Report to the President of the United States, March 31, 2005, P. 45.
- (55) Ibid, PP. 46-48.
- (56)Weekly Compilation of Presidential Documents, Vol. 41 – Number 14, Stanford University, California, Monday, April 11 , 2005, PP. 551-552.

6. المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق الامريكية غير المنشورة:

1. Central Intelligence Agency, Prewar Status of Iraq's Weapons of Mass Destruction, March 1991.
2. CIA, Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs, October 2002.

3. Colin L. Powell, Remarks to the United Nations Security Council, February 5, 2003.
4. Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction, Washington, March 31, 2005.
5. Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD, 30 September 2004.
6. Defense Intelligence Agency, Iraq - Key WMD Facilities - An Operational Support Study, September 2002.
7. DoD, Iraqi Denial and Deception for Weapons of Mass Destruction & Ballistic Missile Programs, October 8, 2002.
8. Dr. Hans Blix, Briefing of the Security Council, February 14, 2003.
9. Dr. Mohammed El Baradei, The Status of Nuclear Inspections in Iraq: 14 February 2003 Update, February 14, 2003.
10. George J. Tenet, Iraq and Weapons of Mass Destruction, remarks prepared for delivery at Georgetown University February 5, 2004.
11. Letter, George J. Tenet, Director of Central Intelligence, to Senator Bob Graham, Chairman of the Senate Select Committee on Intelligence, October 7, 2002.

12. Office of the Press Secretary, A decade of deception and defiance, Washington, September 12, 2002.
13. Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations, 7 December 2002. Department of State, Fact Sheet: Illustrative Examples of Omissions From the Iraqi Declaration to the United Nations Security Council, December 19, 2002.
14. President Bush Outlines Iraqi Threat Remarks by the President on Iraq Cincinnati Museum Center - Cincinnati Union Terminal ,Cincinnati, Ohio, October 7, 2002.
15. Statement by David Kay on the Interim Progress Report of the Iraq Survey Group (ISG) before the House Permanent Select Committee on Intelligence, the House Committee on Appropriations, Subcommittee on Defense, and the Senate Select Committee on Intelligence, October 2, 2003.
16. The Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction Report to the President of the United States, March 31, 2005.
17. The White House, National Security Directive 45, Washington, August 20, 1990.

18. The White House, Statement by the President, office of the press secretary for immediate release October 31, 1998.
19. The White House, What Does Disarmament Look Like?, January 2003.
20. Transcript of David Kay testimony before Senate Armed Services Committee, January 28, 2004.

ثانيا: الوثائق الامريكية المنشورة:

1. Hearing Before The Subcommittee On Near Eastern And South Asian Affairs Of The Committee On Foreign Relations United States Senate, One Hundred Sixth Congress, First Session, June 23, 1999, U.S. Government printing office, Washington, 1999.
2. Hearings on National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2001--H.R. 4205 and Oversight of Previously Authorized Programs, Before the Committee on Armed Services, House of Representatives, One Hundred Sixth Congress, Second Session: Full Committee Hearings on Authorization and Oversight, Hearings Held February 9 , 10 , 17 , March 15 , 22 , and 23 , 2000, U.S. Government Printing Office, Washington, 2001.
3. Office of the Secretary of Defense, Proliferation: Threat and Response, Washington, January 2001.

4. U.S. Government Printing Office, Code of Federal Regulations, Washington, 2005.
5. Weekly Compilation of Presidential Documents, Vol. 41 -Number 14, Stanford University, California, Monday, April 11 , 2005.

ثالثًا: وثائق الأمم المتحدة:

1. Resolution 687 (1991) on 3 April 1991.
2. United Nations S/RES/1441, 8 November 2002.

رابعًا: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Frédéric Bozo, A History of the Iraq Crisis France, the United States, and Iraq, 1991-2003, Translated by Susan Emanuel, Washington, 2016.
2. James DeFronzo, The Iraq War: origins and consequences, New York, 2018.
3. Sam Pender, Saddam's Ties to Al Queda, U.S.A, 2005.

خامسًا: البحوث والدراسات باللغة العربية

1. علاء رزاق فاضل، الموقف البريطاني من الاحتلال العراقي للكويت 1990-1991، مجلة الخليج العربي، المجلد (46)، العدد (3-4)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة، 2018.
2. علاء رزاق فاضل النجار، موقف الاتحاد السوفيتي من الاحتلال العراقي للكويت (1990 - 1991) دراسة وثائقية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 41، المجلد 10، المركز الديمقراطي العربي - برلين، ايلول 2024.

3. قاسم محمد عبد علي، حيدر عبد كاظم، السلوك التصويبي لأعضاء مجلس الامن دائمي العضوية ازاء الحرب الامريكية على العراق عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 63، السنة الثانية عشر، كلية العلوم السياسية- جامعة النهدين، 2020.

سادسًا: البحوث والدراسات باللغة الانكليزية:

1. Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, Directors & Deputy Directors of Central Intelligence, Washington, 1998.
2. Charles A. Dueifer, The Iraq Survey Group and the Search for WMD (U), Studies in Intelligence Vol. 49, N0. 2, 2018.
3. Margaret McAleer and Other, Donald Rumsfeld Papers, Library of Congress, Washington, 2010.

سابعًا: الموسوعات باللغة العربية:

1. حسين لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، بيروت، 2013.

ثامنًا: الموسوعات باللغة الانكليزية:

1. Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.3, Second Edition, U.S.A., 1998.

تاسعًا: مواقع شبكة الانترنت:

1. Arms Control Association, Iraq: A Chronology of UN Inspections, Cited in: <https://www.armscontrol.org/act/2002-10/features/iraq-chronology-un-inspections>.

2. Encyclopedia Britannica, Cited in:
<https://www.britannica.com/biography/Bill-Clinton>.
3. Encyclopedia Britannica, Cited in:
<https://www.britannica.com/biography/Colin-Powell>
4. Encyclopedia Britannica, Cited in:
<https://www.britannica.com/biography/George-W-Bush/Governor-of-Texas>
5. Iraq Weapons Inspections Fast Facts, March 9, 2022, Cited in:
<https://edition.cnn.com/2013/10/30/world/meast/iraq-weapons-inspections-fast-facts>
6. Ron Jacobs, Iraq Disarmament Crisis Climaxes in Air Strikes, 2023, Cited in:<https://www.ebsco.com/research-starters/history/iraq-disarmament-crisis-climaxes-air-strikes>.
7. Security Council Resolutions, Cited in:
<https://www.un.org/Depts/unscom/Chronology/chronologyframe.htm>
8. U.S. Department of State, Office of the Spokesman, Press Statement, August 2, 2000, Cited in:
<https://1997-2001.state.gov/briefings/statements/2000/ps000802a.html>